



قضية الشراكات العامة الخاصة

المحامي الفرنسي الذي يكتب القوانين عوض النواب التونسيين

جيهان شندول، أفريل 2014

تحظى الشراكات العامة الخاصة -أو ال PPP- باهتمام خاص في تونس منذ سنة 2011 وخاصة من طرف مانحي التمويلات (البنك الأوروبي للاستثمار BEI، البنك الإفريقي للتنمية BAD، الاتحاد الأوروبي و البنك الدولي). إلا أن هذه العقود تطرح انتقادات كثيرة في عدة أماكن منها أوروبا وكندا وذلك بسبب الاختلالات الوظيفية التي تشوبها. لقد عرضنا هذه الاختلالات في تقرير تحت عنوان "قنبلة موقوتة؟ تقرير حول الشراكات العامة الخاصة" و المنشور في جانفي 2012.

منذ ديسمبر 2012، الشهر الذي تم فيه تقديم مشروع قانون حول الشراكات العامة الخاصة إلى المجلس الوطني التأسيسي، كان النواب أصحاب مهجة نقدية و متخوفة حيال مشروع القانون. و أمام المخاطر التي يطرحها هذا المشروع، رفض النواب المصادقة على المشروع كما هو و قد نقلنا لكم في جويلية 2013 هذه الانتقادات و التخوفات في مقالنا: "العام الثاني من الثورة التونسية، المصالح الاقتصادية للخواص" (جويلية 2013).

من جهة أخرى، إلى جانب الانتقادات التي تمسّ جوهر مشروع القانون، لاحظ النواب عدة تناقضات و أخطاء لغوية و شكلية في النص العربي و ذلك لسبب بسيط جدًا و هو أن كاتب مشروع القانون ليس من نوابنا و لا من إدارتنا بل هو محام فرنسي : الأستاذ كزافيي غيلبر.

هكذا يوضّح موقع مكتب المحاماة "غريلير و غوردون" الذي يديره المحامي المذكور سلفا :



"مشروع قانون الشراكات العامة الخاصة في تونس : ل"المغرب السري"، كزافيي غيلبر يحلّ مشكلة ملفّ الشراكات العامة الخاصة في تونس. في العدد الصادر في 18 جويلية 2003 (ص 3)، يعود "المغرب السري" إلى موضوع مشروع قانون تونسي حول الشراكات العامة الخاصة. من الأکید أن الحكومة التونسية و الاتحاد الأوروبي قد اختاروا كزافيي غيلبر ليعمل على تعديل القانون الحالي المتعلّق بالالتزامات و أقلّمته مع رغبات مانحي التمويلات (الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية). إن نجاح هذا الإصلاح مهم جدا لأنّ الدعم المالي من طرف مانحي التمويلات مرتبط به."

من أجل تجاوز هذا "العائق" و هو ممارسة البرلمان للسلطة التشريعية أي الديمقراطية التي يدعو إليها مانحو التمويلات بكلّ جوارحهم، قررت الحكومة أن تتبني استراتيجية أخرى في سبتمبر 2013. في الحقيقة، لن يكون هناك أي قروض من طرف مانحي التمويلات إذا لم تتم المصادقة على مشروع القانون.

هاهي الاستراتيجية : تمرير القانون عبر مراسيم و تجاوز السلطة التشريعية. الهدف هو وضع قانون عام و واسع حول الشراكات العامة الخاصة و تحديد شروط هذه الشراكات عن طريق مراسيم. من أين تأتي هذه الاستراتيجية ؟ هنا نجد مرّة أخرى الأستاذ كزافيي غيلبر. في 9 أوت 2013، صدر مقال تحت عنوان: "تونس: المنقذ هو محام فرنسي. طريق مسدود في الملفّ التونسي حول الشراكات العامة الخاصة: المحامي الباريسيّ مدعوّ لإيجاد مخرج.¹" و قد صدر هذا المقال على موقع « Droit-Inc.com » الذي ينشر أخبارا حول مكاتب المحاماة.

¹ <http://www.droit-inc.fr/article10524-Tunisie-un-avocat-francais-a-la-rescousse>



في هذا المقال، الاستراتيجية مطروحة بوضوح: "الحكومة التونسية و الاتحاد الأوروبي هم من دعوا الأستاذ كزافيي غيلبر إلى ألقمة القانون الساري المتعلق باللزمات مع املاءات الممولين الدوليين و هم الاتحاد الأوروبي و البنك الدولي و البنك الافريقي للتنمية". مقتطف من مقال للمغرب السري في العدد الصادر في 18 جويلية الفارط. هذا الخيار ليس إعتباطيا باعتبار أن المحامي المتمرس في هذا النوع من الملفات الدولية هو من صاغ مشروع القانون التونسي المتعلق بالشراكات العامة الخاصة و هذا المشروع حاليا مُعطل في المجلس التأسيسي. إن هدف الحكومة و مهمة المحامي إذن هي الوصول عن طريق مراسيم إلى "شبه قانون للشراكات العامة الخاصة" و هو ما لا يستوجب مصادقة النواب و يرضي معايير الشفافية و الحوكمة الرشيدة لدى مانحي التمويلات الدوليين. إن الرهان كبير باعتبار أن هذا الإصلاح هو شرط متابعة الدعم المالي الذي يقدمه المانحون. حسب الصحيفة، تنتهي مهمة السيد غيلبر من مكتب غيلبر و غوردون في شهر سبتمبر 2013.

إذن، فقد قامت الحكومة التونسية من جديد بدعوة الأستاذ كزافيي غيلبر إلى اعداد استراتيجية من أجل تجاوز المجلس الذي كان متخوفا من مشروع هذا القانون. عندما أردنا التثبت في الرائد الرسمي، اكتشفنا مرسومين منشورين في 18 نوفمبر 2013 و هما متعلقان بإصلاح الاطار القانوني للزمات (نوع آخر من الشراكات العامة الخاصة).

- 1) المرسوم عدد 4631-2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 و الذي يحوّر و يكمل المرسوم 1753-2010 المؤرخ في 19 جويلية 2010، و المحدد لظروف و إجراءات اسناد اللزمات.
- 2) المرسوم عدد 4630-2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013، و الذي يخلق وحدة متابعة اللزمات لدى رئاسة الحكومة.

سوف نضع هذين المرسومين تحت الدرس قريبا حالما نصبح قادرين على توضيح الاستراتيجية التي يخرطان فيها. و من هنا، يمكن أن نختم بالقول أن كلّ من يروجون للديمقراطية تحت شعارات من نوع: "استثمر في الديمقراطية" يهتمون في الحقيقة بال"الاستثمار" أكثر من ال"ديمقراطية".